حل امتحان التاريخ والجغرافيا 2017

المجموعة الأولي:

أولا التاريخ:

تعد العولمة من الظواهر الحديثة التي شهدتها البشرية في القرن العشرين، وتشير إلى تكامل الاقتصادات والتجارة والتكنولوجيا والثقافات في جميع أنحاء العالم. ومن أهم مظاهرها الجغرافية هو تحول العالم إلى قرية صغيرة بفضل التطور التكنولوجي السريع والتوسع العالمي في وسائل الاتصال والنقل، مما يجعل التجارة والمعرفة والمنتجات والأفكار تنتقل بسرعة وسهولة بين البلدان.

ومن الجوانب الاقتصادية للعولمة، يتمثل التكامل الاقتصادي العالمي في انتشار الشركات العالمية وتعزيز الاستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة التجارة والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان. ومن جانب آخر، تعرف العولمة أيضًا بتشكيل وتوحيد الثقافات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى التبادل الثقافي والإثراء المتبادل.

ومع ذلك، تواجه العولمة أيضًا العديد من التحديات، مثل التفاوت الاقتصادي بين البلدان وتدفقات الهجرة غير الشرعية والتلوث البيئي العالمي وغيرها من المشكلات الاجتماعية والبيئية. لذلك، يجب التعامل مع التحديات المختلفة التي تواجه العولمة بشكل شامل ومواجهتها بشكل فعال ومستدام.

ثانيا الجغرافيا:

يعتبر التكامل الاقتصادي أمرا هاما لتعزيز التنمية الاقتصادية والتعاون بين الدول، ولتحقيق هذا الهدف في شبه المنطقة، هناك عدد من المقومات التي يجب النظر إليها.

1-التحرير التجاري: يتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية والمنعات التجارية بين الدول، وتسهيل الحركة الحرة للسلع والخدمات، وهذا يساعد في تعزيز التجارة وتوسيع نطاق الأسواق.

2-البنية التحتية: تشمل الطرق والجسور والموانئ والمطارات وشبكات الاتصالات والطاقة، وتعتبر البنية التحتية القوية جوهرية لتطوير الاقتصاد وتيسير الأعمال التجارية.

3-الاستثمار والتعاون الاقتصادي: يتعلق بزيادة الاستثمارات بين الدول وتعزيز التعاون بين المؤسسات والشركات الخاصة فيما بينها، وتحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

4-التعليم والتدريب: يعتبر التعليم والتدريب العنصر الأساسي لتطوير الموارد البشرية وزيادة فرص العمل، ويساعد في تعزيز القدرات وتطوير الكفاءات والمهارات.

-5البحث والتطوير: يساعد في تحسين التقنيات والعمليات الإنتاجية، وزيادة الإنتاجية والجودة، وتوسيع نطاق الابتكار والتكنولوجيا.

بهذا نستطيع القول أن تحقيق التكامل الاقتصادي في شبه المنطقة يتطلب جهودا مشتركة وتعاونا بين الدول، وإيجاد برامج ومشاريع مشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية، سواء كانت البنية التحتية أو التجارة أو الصناعة أو الخدمات المالية. ومن خلال تحقيق هذا التكامل، يمكن تحسين مستويات الحياة وخلق فرص العمل والاستثمار في المنطقة، وتعزيز التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين الدول.

وبهذا يتبين لنا أن التكامل الاقتصادي في شبه المنطقة له أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي للدول المشاركة، وهو ما يتطلب جهودا مشتركة ومستمرة لتحقيقه.

المجموعة الثانية:

أولا الجغرافيا:

تعد عملية التحضر في موريتانيا عملية مستمرة ومتطورة، حيث تسعى الحكومة إلى تحسين مستوى الحياة للمواطنين من خلال العديد من المشاريع

التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية للمدن وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، بما في ذلك الصرف الصحي والإنارة العامة والمياه والنقل العام. وتتميز التحضر في موريتانيا بمزيج من العراقة والحداثة، حيث تحافظ الحكومة على التراث الثقافي والمعماري للبلاد، بجانب التوجه نحو الحداثة في البناء والتصميم.

من بين الجوانب المهمة في التحضر في موريتانيا هي مكافحة الكزرة والأحياء العشوائية. فالكزرة تمثل تحديا كبيرا لتطوير المدن وتحسين جودة الحياة للمواطنين، حيث تؤثر سلبا على المناظر الطبيعية والعمرانية للمدن وتؤدي إلى تدهور الخدمات الأساسية، وتمثل الأحياء العشوائية تحديا كبيرا للتحضر، حيث تؤثر سلبا على الصحة العامة والنظافة والأمن والرفاهية.

ومن أهم الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا المجال هي إعادة تخطيط المدن وتطوير البنية التحتية وتحسين المناظر العمرانية والطبيعية، وكذلك تحسين الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل العام. كما تعمل الحكومة على تطوير السياحة والترفيه والثقافة، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية والصناعات الأساسية والخدمات العامة، وتعزيز التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية.

ومع ذلك، مازالت التحديات كبيرة في مجال التحضر في موريتانيا، ولاسيما فيما يتعلق بتخطيط المدن والأحياء الجديدة ومواكبة التطور الحضري وتوفير الخدمات الأساسية للسكان.

لذلك، يجب أن تتخذ السلطات العمل الحاسم والجاد للتغلب على هذه التحديات، وذلك من خلال تنفيذ سياسات تحضرية شاملة تهدف إلى تخطيط المدن والأحياء الجديدة بشكل منظم ومناسب للحد من ظاهرة العشوائية، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية الضرورية مثل الطرق والمياه والكهرباء والصرف الصحي والتعليم والصحة، وتشجيع الاستثمارات الخاصة والعامة في هذا القطاع.

وفي الختام، يجب على المجتمع المدني أن يلعب دورًا فعالًا في دعم وتعزيز عملية التحضر في موريتانيا، من خلال توعية المواطنين بأهمية الحفاظ على البيئة الحضرية والمشاركة في العمليات التشاركية للمساهمة في تطوير المجتمعات المحلية والحفاظ على الثقافة والهوية الوطنية.

ثانيا التاريخ:

بعد الحرب العالمية الثانية، توجهت الدول الأفروآسيوية نحو إنشاء منظمات دولية ذات طابع عالمي وقومي وقاري بهدف تصفية التركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمستعمر، وذلك لتحقيق التحرر الشامل والتنمية المستدامة. في هذا السياق، سنتحدث في هذا النص عن أهم هذه التنظيمات الدولية والإقليمية وأدوارها.

1-الأمم المتحدة: هي أهم منظمة دولية تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية، وهدفها الرئيسي هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتحقيق التعاون الدولي في مجالات الاقتصاد والتنمية والثقافة وحقوق الإنسان. وقد لعبت الأمم المتحدة دورًا حيويًا في دعم الدول الأفروآسيوية لتحقيق التحرر الشامل والتنمية المستدامة.

2-منظمة الوحدة الأفريقية: تأسست عام 1963 وتهدف إلى تعزيز الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأفريقية، وكذلك تعزيز التعاون الإقليمي والتنمية الشاملة للقارة الأفريقية. وقد ساعدت هذه المنظمة في دعم الدول الأفروآسيوية لتحقيق الاستقلال والتحرر من الاستعمار والاستعمار الجديد.

3-الاتحاد الأفريقي: تأسس عام 2002 كخلف لمنظمة الوحدة الأفريقية، ويهدف إلى تعزيز الوحدة والتكامل السياسي والاقتصادي والثقافي بين الدول الأفريقية، وكذلك تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والتمييز. وقد ساهم الاتحاد الأفري

تم إنشاء العديد من المنظمات الدولية والإقليمية في إطار التحرر الوطني وتصفية التركة الاستعمارية في الدول الأفروآسيوية. وتعتبر هذه المنظمات حاليًا أدوات للتنسيق والتعاون في مختلف المجالات وخاصة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

من بين أهم هذه المنظمات الدولية، نذكر الأمم المتحدة التي تم إنشاؤها عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية، وتهدف إلى تحقيق السلام العالمي

والتعاون بين الدول في مختلف المجالات. وتتضمن الأمم المتحدة عددًا من الوكالات الخاصة التي تعمل في مجالات مثل الصحة والتعليم والزراعة والطاقة والاتصالات.

كما تعتبر منظمة الاتحاد الأفريقي واحدة من أهم المنظمات الإقليمية في إفريقيا. وتهدف هذه المنظمة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والثقافي بين دول القارة، وتساعد على تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

وتشمل المنظمات الإقليمية الأخرى في الشرق الأوسط وآسيا منظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، والتي تهدف جميعها إلى تحقيق التكامل الإقليمي والتعاون في مختلف المجالات.

بهذا نكون قد انتهينا من عرضنا لأهم التنظيمات الدولية والإقليمية في الأفروآسيوية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية، والتي سعت جميعها إلى تحرير الشعوب الأفروآسيوية من الاستعمار وتصفية التركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمستعمر. وبفضل هذه المنظمات، تحقق التحرر والاستقلال للعديد من الدول الأفروآسيوية وتحقق التقدم والازدهار في عدد من المجالات. وما زال هناك الكثير من التحديات التي تواجه تلك الدول وتتطلب التعاون الدولي والإقليمي والعالمي لمواجهتها وتحقيق الازدهار والتقدم للشعوب الأفروآسيوية.

الموريتاني